أوراق تأمينية

مصباح كمال*: هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنيان منخور

صوّت البرلمان على حكومة محمد شياع السوداني في 27 تشرين الأول 2022. وورد في الأخبار أن البرنامج الوزاري للحكومة الجديدة يضم بنوداً مختلفة موضوعتها الأساسية محاربة الفساد وإجراء إصلاحات عاجلة في القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية.

غياب الموقف

لا يرد في البرنامج أية إشارة مباشرة أو غير مباشرة لقطاع التأمين، العام أو الخاص. وما جاء فيه بشأن "الالتزام بتقديم ورقة إصلاحية اقتصادية شاملة مرتبطة ببرنامج تنفيذي محدد وضرورة التأكيد على إنشاء الصندوق السيادي باعتباره صمام الأمان للأجيال القادمة" لا يمكن قراءته على أنه سيشمل هذا القطاع. وليس هذا بالأمر الغريب إذ لم يُعرف عن الحكومات العراقية، في كل العهود، الاهتمام بقطاع التأمين رغم دعواتنا المستمرة كي يكون التأمين جزءاً من الخطاب العام. وكان لشركات التأمين وجمعياتها نفس الموقف، فلم تصدر عن جمعية التأمين العراقية تصريحاً أو بياناً حول الحكومة الجديدة وتعيين وزيرة المالية. مثل هذه التطورات هي مناسبات لعرض مواقف ومطالب الجمعية وتقديم ورسم ما تتوقعها من الوزيرة/الحكومة فيما يخص واقع ومستقبل قطاع التأمين.

انتظرنا بأمل أن نقرأ موقف/سياسات وزارة المالية تجاه قطاع التأمين، ولكن حتى وقت كتابة هذا المقال لم نستطع أن نرصد ما يفيد صدور بيان حول سياسات الوزارة تجاه القطاع أو متابعة الوزارة، بالتنسيق مع أطراف أخرى في الحكومة، لإصلاحات القطاع كما وردت في الورقة البيضاء (القابلة للنقاش)[1] أو تقديم ورقة عمل من "خبراء" الوزارة لاستشراف مستقبل هذا القطاع.

[1] لم تتقدم شركات التأمين بأطروحاتها تجاه ما جاء في الورقة البيضاء لإصلاح قطاع التأمين. ظل نقد الورقة محصوراً بمن هم خارج العمل في القطاع: منعم الخفاجي نشر مقالاً بعنوان "الورقة البيضاء وقطاع التأمين،" **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
pdf (iraqieconomists.net).-منعم-الخفاجي-نهائيIEN-الورقة-البيضاء-والتأمين

طيف سامي، وزيرة المالية

في الأثناء نقرأ خبر تعيين طيف سامي وزيرة للمالية،[2] وكان هذا التعيين موضع ترحيب من بعض العاملين في قطاع التأمين باعتبارها، كما قال أحد الزملاء، "بنت الوزارة" وعلى شيء من الدراية بشؤون القطاع. كما أن تعيينها كان موضع ترحيب من قبل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، فقد جاء في مقال قصير للكاتبين مي قدّو وأريك يافورسكي نشر في موقع المعهد وفي سياق "المالية ومكافحة الفساد" ما يلي:

> ... قد يمثّل تعيين طيف سامي وزيرة للمالية خطوة إيجابية. فلكونها موظفة حكومية محترفة في الوزارة، منحتها وزارة الخارجية الأمريكية الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة تقديراً لجهودها في مكافحة الفساد المالي في العراق عندما كانت نائب الوزير. وبالنظر إلى تعهد السوداني بمكافحة الفساد، فقد تلعب سامي دوراً مهماً في مبادرة حكومية تشتد الحاجة إليها. وفي المقابل، قد تواجه تهديدات مستمرة من جهات فاعلة خبيثة تعارض أي جهود جدية لمكافحة الفساد.[3]

وهكذا، بالإضافة إلى ترحيب بعض العاملين بالقطاع، فإن الوزيرة تحظى بمباركة هذا المعهد الأمريكي الذي يعمل لتعزيز مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لكن جمعية التأمين العراقية تظل ساكتة. ولم نتعرف بعد على موقف لأحد مدراء شركات التأمين.

وألحقه بمقال آخر بعنوان "عودة إلى الورقة البيضاء والتأمين،" نشر أيضاً في موقع الشبكة:
منعم-الخفاجي-عودة-إلى-الورقة-البيضاء-والتأمين.pdf (iraqieconomists.net)
وكذلك كتاب مصباح كمال، **الورقة البيضاء وقطاع التأمين العراقي** (مكتبة التأمين العراقي، 2022) يضم خمسة فصول، نشرت معظمها كمقالات في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين. يمكن قراءة الكتاب باستخدام هذا الرابط:
White-Paper-and-the-Insurance-Sector.pdf (iraqieconomists.net)

[2] سيرد ذكر الأسماء بدون ألقاب.

[3] من هو محمد شياع السوداني؟ | The Washington Institute
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mn-hw-mhmd-shya-alswdany

يقول بعض العاملين في شركات التأمين العامة الثلاث (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية) أن العلاقة جيدة بين طيف سامي ومدراء هذه الشركات. وهو تشخيص يبدو في ظاهره مقنعاً وإيجابياً لكن ما سيسفر عنه موضع شك لأن أمثال هؤلاء المدراء في السابق، لم يكونوا بعيدين عن الأهواء والانحيازات الطائفية، ومحاولات استغلال هذه العلاقة لتحقيق مكاسب شخصية لهم وللقريبين منهم وليس لتعزيز المكانة المهنية للشركات وقطاع التأمين برمته والسياسات الخاصة بتطويره. نأمل أن يكون الوضع الجديد مختلفاً، مثلما نأمل أن يمتد "مكافحة الفساد" إلى قطاع التأمين رغم الدور البائس القائم للقطاع.

حتى الآن ليس معروفاً إن كان قطاع التأمين سيشغل حيّزاً كبيراً من اهتمامات الوزيرة خاصة وأنها، كما كانت في الماضي، ستكون مستغرقة في ضمان إخراج موازنة 2023 (موازنة 2022 ظلت معلقة). ربما ستعمل على متابعة بعض الإصلاحات الخاصة بالتأمين التي وردت في الورقة البيضاء وربما العمل على تحقيقها. هذه وغيرها تقع في خانة التكهنات.

سكوت قطاع التأمين

إن تغيير الحكومة والتعينات الجديدة للوزراء، وما يصدر منها ومنهم، يوفر فرصة لشركات التأمين وجمعية التأمين العراقية لتقديم ورقة للوزيرة تضم بعض المطالب أو المقترحات تجاه جملة من القضايا التي تشغل بال العديدين في قطاع التأمين من بينها، على سبيل المثل فقط، إعادة النظر ببعض قوانين التأمين، وإزالة التضارب القائم بين هذه القوانين، وتفعيل الدور الرقابي لديوان التأمين، ودمج شركات التأمين الصغيرة وغيرها. مثلما يمكن لشركة إعادة التأمين العراقية الاستفادة من هذه الفرصة لتأكيد دورها "القيادي" في السوق من خلال مقترحات قابلة للتحقيق لتعزيز مكانتها كشركة إعادة تأمين وطنية يمكن لها أن تلعب دوراً في ميزان المدفوعات غير المنظورة.[4] أقول هذا لأن دور شركة إعادة التأمين العراقية محوري، وخاصة بالنسبة لشركات التأمين الخاصة، فبدون اتفاقياتها، التي تعقدها مع شركات إعادة التأمين العالمية، لا يمكن لمعظم هذه

[4] عبد الزهرة علي، **إعادة التأمين وميزان المدفوعات في الدول النامية** (أطروحة دبلوم عالي بإدارة التأمين، جامعة بغداد، 1975).

الشركات الاستمرار في العمل. وكذلك وضع الترتيبات لتطبيق نظام تدريبي صارم لرفع مستوى الحرفية في أداء العمل، وإدخال الأنظمة الإلكترونية الحديثة للتعامل مع البيانات، والخدمات الاكتوارية، وغيرها.

تغيير في إدارة شركات التأمين العامة

تزامن تشكيل الحكومة الجديدة ببعض التغييرات في إدارة شركات التأمين العامة التابعة لوزارة المالية. وهي تغييرات لا تؤشر على نقلة نوعية في سياسة استخدام المدراء المتبعة من قبل وزارة المالية منذ إسقاط النظام الدكتاتوري سنة 2003 بالدبابات الأمريكية. فالوزارة ربما تُماشي سياسة حكومة السوداني في تعيين المُقربين منه سواء أكان ذلك بفضل الصلات الحزبية أو العشائرية أو الطائفية أو وفق قواعد المحاصصة لاقتسام السلطة بين الكيانات السياسية.

فيما يلي عرض سريع للتغييرات في إدارة الشركات العامة اعتماداً على ما وردنا من معلومات بضمنها اسم المدير العام.

شركة التأمين العراقية – وسام محمد موسى الخرسان، تعيّن في آذار 2021، وليس معروفاً لي إن كان مديراً عاماً بالأصالة أو بالوكالة. بقي محتفظاً بموقعه. إدارته لم تخلو من ممارسات كانت مثاراً للنقد.[5]

شركة التأمين الوطنية – محمد سمير عباس. تعين بفضل كتاب من وزارة المالية مؤرخ في 9 تشرين الثاني 2022 موجه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء واقترن بموافقة رئيس المجلس. كُلف بإدارة الشركة وكالة إضافة إلى عمله كمدير عام لمصرف النهرين الإسلامي (مصرف حكومي). الرجل لا علاقة له من قريب أو بعيد بالتأمين. وبهذه الصفة يُثار السؤال: هل هو لائق ومؤهل للوظيفة التأمينية؟ افترض أن وجوده في هذا الموقع لن يستمر طويلاً وسيستبدل بشخص آخر؛ ربما أكون خاطئاً في تقديري.

[5] راجع مصباح كمال، "هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟ التأمين على شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح-كمال-هل-تم-إفشال-مشروع-عقد-تأمين-فاسد؟.pdf (iraqieconomists.net)

من المستغرب أن لا تقترح الوزارة على رئيس الوزراء تكليف شخص لإدارة الشركة من داخلها أو من داخل قطاع التأمين بدلاً من تعيين شخص يبدو أنه متخصص بالعمل المصرفي.

شركة إعادة التأمين العراقية – أحمد الدهلكي. تعيّن أيضاً بفضل كتاب وزارة المالية، وحلَّ محل صادق عباس هويدي الذي تعين في آب 2021 مديراً عاماً وكالةً. لعل أحمد الدهلكي هو نفسه أحمد فؤاد الدهلكي الذي عينه وزير المالية علي عبد الأمير علاوي مديراً عاماً وكالة للإعادة العراقية لفترة قصيرة (حزيران-آب 2021). وهو نفس الرجل الذي نظَّم ما سمي بمؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق، 15-16 أيلول 2021، بغداد.[6] خلال إدارته للإعادة العراقية لم يترك أثراً يشير إلى رفع مستوى الشركة أو مستوى العاملين.

ليس معروفاً أن الدهلكي الذي يتولى منصب المدير العام للشركة ورئيس مجلس إدارتها يمتلك المعارف والمهارات الفنية ذات العلاقة بإعادة التأمين، إذ لم يسبق له إن عمل في إدارة تأمينية فنية، وربما لا يتمتع بمعرفة متينة باللغة الإنجليزية وهي واحدة من المتطلبات الرئيسية للعمل بحكم العلاقة التي تجمع الشركة مع معيدي التأمين والوسطاء خارج العراق. ترى هل أن خلفيته تستقيم مع متطلبات موقعه الجديد؟ ما الذي حدا بوزارة المالية إلى اصطفائه من بين آخرين في الإعادة العراقية الذين يتوفرون على مؤهلات أفضل؟ ولكي لا نظلم الرجل فإنه ربما يمتلك معارف ومهارات غير تأمينية وأخرى إدارية يمكنه توظيفها لتطوير الإعادة العراقية، وهو المرتجى.[7]

أنها لمحنة للإعادة العراقية (تأسست سنة 1960) أن يتناوب على إدارتها أشخاص لا علاقة لهم بصناعة التأمين وكأن الشركة ملعب لتبادل المقاعد الطائفية

[6] راجع نقد هذا المؤتمر في كتاب مصباح كمال، **مؤتمرات التأمين في العراق-الادعاء والواقع** (مكتبة التأمين العراقي، 2022)، ص 60-101. الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
Insurance-Conferences-in-Iraq.pdf (iraqieconomists.net)

[7] هذا ما قلناه في السابق (2015) بالنسبة لتعيين مدير عام جديد للإعادة العراقية لكنه لم يحقق ما كان مرجواً منه. راجع بهذا الشأن مصباح كمال، "مهام جديدة-قديمة أمام شركة إعادة التأمين العراقية،" **مجلة التأمين العراقي:**
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2015/12/new-tasks-before-iraq-reinsurance-co.html

أو جزء من المغانم التي يمتلكها حزب ديني معين يقوم بتوزيعه، حسب الحاجة أو حسب قوة مراكز النفوذ في الحزب/الطائفة، على مريديه.

ديوان التأمين – إسراء صالح داؤد. تعيّنت أيضاً بفضل كتاب وزارة المالية لرئاسة ديوان التأمين. ومن الغريب أنها ستكون تحت التجربة لمدة 6 أشهر ومن ثم يتم حسم أمر رئاستها للديوان اما أصالة او وكالة، حسب المعلومات التي تسربت بعد صدور كتاب تعيينها. وجه الغرابة يكمن في الآتي. أن المديرين الآخرين لم يخضعا لمثل هذه الفترة التجريبية؛ وأن إسراء صالح داؤد كانت مكلفة بإدارة الديوان، إضافة إلى عملها في إدارة شركة التأمين الوطنية، منذ أيلول 2020. (كان هناك تضارب في الجمع بين منصبين كما حصل مع غيرها).[8]

إن ما يشفع لها كرئيس للديوان هو خلفية قانونية نظرية وتطبيقية، وإدارة فرع نينوى لشركة التأمين الوطنية (لعبت دوراً مهماً في إدامة عمل الفرع أثناء الاحتلال الداعشي)،[9] وإدارة التأمين الوطنية والديوان معا لما يقرب من سنتين. وهو ما يدفعنا إلى توقع تغيير نوعي في عمل الديوان. وهذا ما نرجوه.

قد تتغير الصورة، إذ ورد في المنهاج الوزاري الذي أعده رئيس الوزراء المكلّف محمد شياع السوداني "معالجة العمل بالوكالة في إدارة مؤسسات الدولة خلال فترة 6 أشهر من تشكيل الحكومة وإرسالها الى مجلس النواب على ثلاث وجبات للتصويت عليها."[10] قد يكون المدراء المعينون جيدين في مجالات عملهم

[8] راجع مصباح كمال، "رئاسة ديوان التأمين العراقي: نظرة على تضارب المصالح،" فصل في كتاب **ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي**،(مكتبة التأمين العراقي، 2021)، ص 68-76. الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
Insurance-Regulation-in-Iraq-draft.pdf (iraqieconomists.net)

[9] زميلي تيسير التريكي وأنا أجرينا معها حواراً مطولاً، فصّلت فيه تعاملها مع الأوضاع الصعبة آنذاك، سيكون فصلاً في كتابنا **المرأة في قطاع التأمين العربي-حوارات**، من المؤمل أن يصدر عن منتدى المعارف سنة 2023.

[10] وكالة شفق نيوز:
https://shafaq.com/ar/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%B4%D9%81%D9%82-%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A-

الأخرى إلا أن ذلك لا يعني أنهم يمتلكون المعارف الأساسية لإدارة شركات التأمين. هذا ما حصل على وجه التحديد بالنسبة لشركة إعادة التأمين العراقية التي أدارها مدراء لم يكونوا يمتلكون أدوات العمل اللازمة، فبقيت الشركة على حالها دون أن تشهد تطوراً حقيقياً.[11]

في الوقت الحاضر، نخرج من هذا العرض السريع باستنتاج أن التغييرات في إدارات هذه المؤسسات العامة سلبية لا تؤشر على وجود رؤية لتغيير واقع تدني عمل هذه المؤسسات وواقع قطاع التأمين العراقي ككل.

حول سياسة الاستخدام في شركات التأمين العامة

قبل ما يزيد على عقد كتبنا مقالاً فيه ما يفيد موضوعنا هنا نقتبس فقرتين منه. فيما يخص استقلالية شركات التأمين كتبنا الآتي:

> لا نود هنا الوقوف طويلاً مع حقيقة أن شركات التأمين هي مؤسسات لا يستقيم عملها مع التوجهات والتدخلات السياسية والحزبية والطائفية. فكلما تقلصت استقلالية هذه الشركات مالياً وإدارياً كلما ضعفت كفاءتها في الأداء والتطوير وهو ما يشهد عليه حال العديد من شركات القطاع العام في العديد من الدول إذ تحولت بمرور الزمن إلى هياكل بيروقراطية متحجرة لولا الجهد الكبير، في الحالة العراقية، لممارسي التأمين في الإبقاء على درجة من الحيوية والالتزام بالمعايير الفنية ولعدة عقود خلت رغم المثبطات ومناخ القمع العام والحروب والحصار الدولي.

وفيما يخص **اختيار مدراء شركات التأمين العامة** كتبنا الآتي:

%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A

[11] شهد العراق منذ الاحتلال الأمريكي هجوماً منظماً على مؤسسات القطاع العام بوسائل مختلفة، آيديولوجية ومالية مع إهمال متعمد وغيرها، بهدف تصفيتها باعتبارها مؤسسات فاشلة بعد أن تعرضت العديد من المنشآت الصناعية إلى التدمير الأمريكي سنة 2003. سياسة الاستخدام التي اتبعتها حكومات المحاصصة وتحويل مؤسسات الدولة الخدمية والصناعية إلى حاضنات لاستيعاب أعداد هائلة من مريدي الأحزاب الطائفية والاثنية هي من بين الوسائل لتقويض القطاع العام.

إزاء هذا الوضع، وبغية تطويره، فإن اختيار مدراء الشركات يجب أن يكون قائماً على القدرات الإدارية والفنية والمهارات القيادية لهؤلاء لا أن يكون المعيار ولائهم للوزير أو لحزبه أو طائفته. قد يجتمع الولاء مع المهارات الإدارية والقيادية، وفي غياب المعرفة الفنية بالتأمين، لدى البعض كما كان الحال، حسب اعتقادنا، مع اختيار مدير عام شركة التأمين الوطنية من خارج قطاع التأمين والذي اغتيل مأسوفاً عليه في تشرين الأول 2006. فقد كانت له خبرة عملية في قطاع النفط ومعرفة جيدة باللغة الإنجليزية ودراسة أكاديمية في حقل الإدارة في جامعة بريطانية. وقد استوعب الكثير من تفاصيل العمل التأميني خلال فترة قصيرة بالاستماع للفنيين في الشركة والاستئناس بآرائهم.[12]

وقد كان علي عبد الأمير علاوي، وزير المالية (2020-2022) الذي استقال بتاريخ 16 آب 2022 صريحاً في فضح مؤسسة الفساد في العراق وقضايا أخرى، وبعض ما جاء في رسالة استقالته الطويلة كان متطابقاً مع كتبته قبل سنوات عن سياسة الاستخدام في وزارة المالية إذ كتب عن التهرؤ في دولة ما بعد 2003 الآتي:

تعرفت على الحقيقة المروعة بشان مدى تدهور آلية الحكومة في السنوات الخمس عشر الماضية. فقد تم الاستيلاء على مفاصل واسعة من الدولة فعليا من قبل الاحزاب السياسية وجماعات المصالح الخاصة. وكانت الوزارة (اي المالية) نفسها بلا دفة لأكثر من عقد. وكان احد وزرائها قد اقيل بسبب مزاعم عن إيوائه إرهابيين. بعد ذلك، كانت الوزارة تدار من قبل وزراء بالوكالة مكلفين من وزارات اخرى. كان لديهم القليل من الفهم للشؤون المالية، وبالتالي لم يتمكنوا من توفير اطار السياسة المالية للبلد"، واستطرد بالقول:" لقد كانت وزارة المالية التي كنت أترأسها شبحا بالمقارنة لما كانت عليه في السابق. وشغل المدراء مناصبهم الرئيسة لفترات قصيرة فقط، ووقع العديد منهم تحت تأثير الاحزاب السياسية. ولم يكن جميع المديرين العامين مناسبين او مؤهلين للوظائف التي كانوا مسؤولين عنها. ولقد تم تقليص عدد كبار الموظفين الذين كنت على دراية بهم في عام ٢٠٠٦ بشكل كبير، من خلال حالات التقاعد والطرد والاستقالات وحتى القتل. وانخفضت المعايير إلى مستوى متدني للغاية. وكانت وزارة المالية مليئة بالأشخاص ذوي المؤهلات المشكوك فيها، وليس لديهم خبرات ذات مغزى او مهارات، مع القليل من الفهم للممارسات الحديثة

[12] مصباح كمال، "حول تعيين مدراء شركات التأمين العراقية العامة،" نشرت في مجلة **الحوار**، معهد التقدم للسياسات الانمائية، بغداد، آذار 2007.

في الادارة العامة او الادارة المالية. وقام غير الاكفاء والمتصلين بالسياسية بإزاحة الاداريين المهرة والفعالين.

لن يتغير هذا الوضع ما لم تتغير الأسس المحاصصاتية التي تقوم عليها سياسة الاستخدام في جهاز الدولة وفي مؤسسات التأمين العامة.

إعادة تقييم قطاع التأمين العراقي

أزعم بأن قطاع التأمين العراقي لم يخضع لإعادة تقييم، ولم تخضع ممارساته والقوانين المنظمة له ودوره في الاقتصاد الوطني لدراسات علمية معمقة وموثقة، فكل ما لدينا يدور حول مسائل تقليدية مع بعض الالماعات هنا وهناك. ومع الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 تحولت الدولة، التي وضع أسسها المحتل الأمريكي بالتعاون مع الأحزاب الطائفية والاثنية، إلى رافعة مُعرقلة لتطوير قطاع التأمين الذي نشهد هزاله في الوقت الحاضر. وما سياسة الاستخدام التي أتينا على ذكرها إلا نموذجاً حياً على جانب من هذه العرقلة. أضف إلى ذلك أن "أركان" التأمين في العراق يفتقدون إلى تصور، رؤية، لمسار قطاع التأمين، وكل ما يصدر منهم من تعليقات وتصريحات يمكن أن توصف بالفجاجة ولو أنها أفضل من تصريحات الوزراء وغيرهم من المسؤولين حول التأمين - كما كشفنا في العديد من مقالاتنا.

لنقرأ بعض ما تقوله بيوت الخبرة الأجنبية عن ما تسميه بإعادة تصور أعمال التأمين في الشرق الأوسط.[13]

الاستمرار في اعتماد النظام الرقمي digitisation في جميع مكاتب العمل بدءاً من تلك التي تتعامل مباشرة مع المؤمن لهم وانتهاءً بتلك التي تعمل في الصفوف الخلفية.

العمل على زيادة وتعزيز نشاط الاندماج والاستحواذ بين شركات التأمين.

[13] "Middle East: Insurance market driven by digitisation, value-driven customer experience, and ESG," *Middle East Insurance Review*, 28 November 2022 Middle East: Insurance market driven by digitisation, value-driven customer experience, and ESG (meinsurancereview.com)

زيادة وتكثيف الإشراف التنظيمي على حدود رأس المال والملاءة المالية.

إدخال المنتجات المتمايزة المحسّنة لمواجهة التهديد المتزايد لتغير المناخ والمخاطر المادية المتجذرة في النظام، للحماية من هذه المخاطر ومنعها، وهو ما يعني أن شركات التأمين ستحتاج إلى تطوير فهم أعمق لهذه المخاطر في محافظها، وإعادة بناء نماذج المخاطر وافتراضات التسعير، والعمل مع المنظمات الأخرى المعنية لمساعدتها على التخفيف من مخاطر المناخ.[14]

الإسراع في التثقيف بمعايير المحاسبة والتقارير الجديدة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 IFRS 17 accounting and reporting standards لتعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية لحامل المخاطر.

تعزيز التركيز على كفاءة التأمين الأساسية core insurance competency - مع إعادة تصور للأنشطة غير الأساسية.

التركيز على الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ترى أين يقف قطاع التأمين العراقي من إعادة التصور هذه؟ وأين هي الدراسات التي تتناول هذه القضايا المعضلية؟

تنبيه

اعتمدنا في كتابة هذا المقال على بعض المعلومات غير الموثقة بالكامل نُقلت إلينا من زملاء المهنة، لذلك أرجو من القراء المهتمين تصحيح أي خطأ في صحة المعلومات وبالتالي التقييمات القائمة عليها.

لماذا ذكر الأسماء؟

لأن أصحابها يحتلون مواقع عامة وكل واحد منهم يجب أن يكون عرضة للمساءلة والنقد حاله حال أي وزير أو أي مسؤول آخر، سواء في الحكومة أو في

[14] أعمل مع زميلي تيسير التريكي على ترجمة عد من الدراسات التي تصدرها جمعية جنيف Geneva Association البحثية حول قضايا المناخ والانظمة الرقمية وآثارها على صناعة التأمين ومواضيع أخرى ذات صلة.

القطـاع العـام أو الخـاص أو فـي أي جهـاز مـن أجهـزة الدولـة، يـؤثر عملـه وقراراتـه على الآخرين داخل وخارج المؤسسات.■

(*) باحث و كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر .29 تشرين الثاني 2022

http://iraqieconomists.net/ar/